الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

الشعب

تأخذ بعين الاعتبار المهن الحالية والمستقبلية

إعداد خارطة تكوين جديدة في قطاع التعليم العالي

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أمس، بوهران، عن إعداد خارطة تكوين جديدة في القطاع تأخذ بعين الاعتبار المهن الحالية والمستقبلية التي تستجيب لمتطلبات المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

ذكر الوزير على هامش افتتاح الملتقى الوطني حول «التعليم العالي في الجزائر بعد ستين سنة» الذي نظمته الندوة الجهوية لجامعات الغرب، بالتنسيق مع مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية لوهران، أنه يتمّ الإعداد، حاليا، لخارطة تكوينات وتخصّصات جديدة في القطاع تأخذ بعين الاعتبار المهن الحالية والمستقبلية تستجيب لمتطلبات عالم الشغل والمحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

وأعرب بن زيان عن إرادته في «أخذ آراء الخبراء ومختلف الفاعلين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتوصياتهم واقتراحاتهم حول الموضوع حتى نتمكن من تحسين نوعية التكوين المقدم والبحث العلمي».

واعتبر أنّ أهم تحديات القطاع، حاليا، بالإضافة إلى تحسين نوعية التكوين والبحث العلمي هو «تعزيز الحوكمة وضمان انفتاح المؤسسات الجامعية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وحتى الدولي».

وفي ذات الصدد، وخلال كلمته الافتتاحية للملتقى الذي حضره مدراء مؤسسات جامعية من غرب الوطن وأساتذة وممثلو المنظمات الطلابية، ذكر الوزير أنّ القطاع يعمل على إعداد نصوص تنظيمية تخصّ نظام الدراسات والتكوين إضافة إلى العمل على مراجعة القوانين الأساسية للمؤسسات الجامعية لتعزيز صلاحيات الجامعة ودورها الريادي في المجتمع وتعزيز استقلاليتها علاوة على مراجعة القانون الضابط لمجلس أخلاقيات المهنة الجامعية.

كما تطرق في حديثه إلى التحديات التي تنتظر القطاع على غرار مشروع إنشاء الوكالة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد والحرص على وضع نظام دائم للجودة في القطاع وتقييم المؤسسات الجامعية والبحثية مع وضع مراجع وطنية للجودة، إضافة إلى مشروع إنشاء الجامعة الجزائرية المفتوحة التي تتكفل بتطوير التعليم عن بعد في الجزائر وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العملية التكوينية.

وتحدث الوزير، بالمناسبة، عن تاريخ القطاع ومختلف الإصلاحات التي عرفها، مبرزا أنّ الجامعة الجزائرية شهدت بصفة تدريجية تطورا ونموا في الهياكل البيداغوجية والبحثية والخدماتية، حيث توسّعت الشبكة الجامعية التي لم تكن تتعدى جامعة واحدة سنة 1962 لتصل إلى 111 مؤسسة جامعية في سنة 2022، فضلا عن ارتفاع في هيئة التأطير التي بلغت نحو 60 ألف أستاذ منهم 44 بالمائة من مصاف الأستاذية.

18815:ع .2022/03/20

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الإيداع في جوان والتقييم في جويلية وأوت والنتائج نهاية سبتمبر

فتح استشارة لإنجاز دروس مرجعية للسنة الأولى جامعي

• المراجع ستكون وسيلة لتوحيد محتويات التعليم الأساسية في مختلف التخصصات
• خبرة الأساتذة المشاركين يجب أن لا تقل عن ثماني سنوات في التعليم

• أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن فتح استشارة واسعة من أجل إنجاز دروس مرجعية للسنة الأولى جامعي، ووضعت شروطا مضبوطة للعملية تخص خبرة وكفاءة الأساتذة المسموح لهم بالمشاركة على أن تضبط العملية بشكل تام في 30 جوان 2022، ويتم تقييم المشاريع من الفاتح جويلية إلى 31 أوت ويعلن عن النتائج النهائية نهاية سبتمبر المقبل.

العملية ستتكفل بها الوكالات الموضوعاتية لكل من البحث في العلوم والتكنولوجيا والبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والبحث في علوم الصحة والحياة، حيث ستستقبل الملفات عبر عناوينها الإلكترونية، والدعوة موجهة إلى الأساتذة الباحثين والاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، الذين هم في حالة نشاط أو الإحالة على التقاعد داخل الوطن أو خارجه، ويجب أن تكون العروض مقترحة من طرف أساتذة باحثين أو باحثين دائمين لهم 8 سنوات خبرة على الأقل في ممارسة مهام التعليم في الميدان، و5 سنوات خبرة على الأقل في تدريس المادة أو المقياس المعني، سواء كان ذلك بالجزائر أو الخارج، كما شددت الوزارة أنه لا يمكن أن يتجاوز عدد المشاركين في مشروع التأليف أكثر من 3 مؤلفين، ولا يمكن الترشح إلا في مشروع تأليف واحد.

ومن بين الشروط التي حددتها وزارة التعليم العالي أيضا أن تكون مشاريع المقترحات لم يسبق نشرها، ويجب أن تكون صياغة هذه المؤلفات بلغة تدريس المواد وحسب البرامج الرسمية، ويجب أن يشمل المؤلف الخاص بالدروس في المواد والمقاييس الأساسية على أمثلة وتمارين مرفقة بإجابات نموذجية في نهاية كل فصل.

وعن كيفية انتقاء المؤلفات، أشار بيان الوزارة إلى أنه يتم من قبل خبراء الميادين والتخصصات المعنية، وفي حالة رفض المشاريع المقترحة يمكن لأصحابها الدفاع عن مقترحاتهم أمام لجنة من الخبراء تشكّل لهذا الغرض، وفي حالة رفضها ثانية لا يمكن لأصحابها المشاركة في الدعوات القادمة.

أما عن عملية التسجيل، فأشار ذات المصدر أنه يمكن ملء إستمارة التعريف بمشروع المؤلف على موقع الوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية، حيث تشمل المعلومات الأساسية من أسماء المؤلفين ومؤسسة الانتماء وعدد سنوات التدريس في الميدان والمادة المعنية والميدان والشعبة والمقياس المقترح للتأليف، حيث يحول المؤلف المقترح عبر البريد الإلكتروني المخصص لذلك على مستوى كل وكالة، ويرفق بالسيرة المختصرة للمؤلف، فضلا عن الوثائق التي تؤكد خبرات التدريس ويكون آخر أجل للتعبير عن الرغبة في الترشح من خلال الاستمارات الأولية على مستوى مواقع الوكالات 15 جوان 2022 وآخر أجل لإيداع الأعمال المنجزة لمقترحات المؤلفات أي الملفات كاملة يوم 30 جوان 2022، يتم تقييم المقترحات من الفاتح جويلية إلى 31 أوت على أن تعلن النتائج نهاية سبتمبر المقبل.

وعن الأهداف المرجوة من فتح هذه الاستشارة، أبرزت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن الدروس المرجعية أداة أساسية في المسار التعليمي والتكويني، وبقدر ما هي وسيلة لتوحيد محتويات التعليم الأساسية على المستوى الوطني في مختلف التخصصات، فهي توفر إطارا مرجعيا هاما للأسرة الجامعية لا سيما ما يتعلق بتطوير معارف الطلبة، وتشمل الدروس المرجعية دروسا نظرية وتجارب وتمارين ومسائل قابلة للمعالجة مستوحاة من وضعيات حقيقية، كما ستكون الغاية أيضا، حسبها، تثمين وتعزيز جهود الأسرة الجامعية والباحثين من أجل الاستفادة من خبراتهم ضمن مشاريع تشاركية تعاونية لإنجاز مؤلفات مرجعية لدروس المواد والمقاييس الأساسية للسنة الأولى جامعي في مختلف المجالات.

رشيدة دبوب

10191:ع .2022/03/20

الشروق اليومية

بمشاركة 50 ناديا علميا من مختلف أنحاء الوطن

جامعة أم البواقي تدرس المؤسسات الناشئة في ملتقى وطني

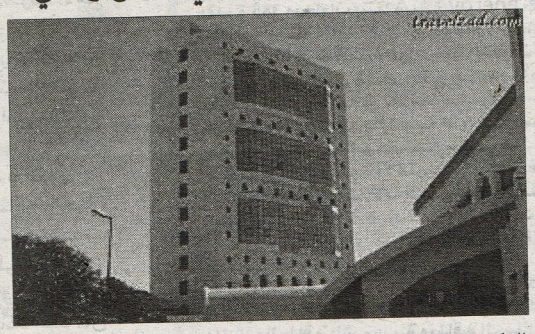

أصبحت المؤسسات الاقتصادية الناشئة حافزا مهما في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، لما لها من دور في امتصاص نسبة البطالة وخلق مناصب عمل دائمة، وفي هذا المنحى وتحت شعار أفكار تطرح ومؤسسات تنشأ، احتضنت جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي فعاليات الملتقى الوطني الأول للنوادي العلمية حول كيفية خلق مؤسسات ناشئة، تأتي هذه الفعالية التي دامت ثلاثة أيام، الثلاثاء، الأربعاء، والخميس بالتنسيق مع المديرية الفرعية للنشاطات العلمية الثقافية والرياضية ودار المقاولاتية ومديرية الخدمات الجامعية بأم البواقي، وبمساهمة عديد القطاعات والبنوك وبمشاركة 27 جامعة ممثلة بـ 50 ناد علمي، وبحضور السلطات الولائية وممثلين من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الرقمنة والإحصائيات، التظاهرة العلمية في طبعتها الأولى عرفت إقامة عديد الورشات أطرها دكاترة وإطارات مختصة في مجال المؤسسات الناشئة من خلال المحاور المبرمجة في الملتقى على غرار، المؤسسة الناشئة من الفكرة العابرة إلى الفكرة القابلة للتنفيذ، تلبية الفكرة لاحتياجات السوق البحث عن مرشد من رواد الإعمال، دراسة السوق وجذب العملاء، التأسيس القانوني، بناء الهوية البصرية للشركة الناشئة ،صياغة خطة العمل، كيفية اختيار فريق العمل، آليات تمويل المؤسسات الناشئة والأطر القانونية المنظمة،القروض البنكية التمويل الجماعي شركات رأس المال الاستثماري مسرعات وحاضنات الإعمال المنح والدعم الحكومي، الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الناشئة كأداة جديدة وفعالة في التمويل، دور الابتكار والحماية الفكرية في نجاح المؤسسات الناشئة ، الابتكار ودوره في نجاح المؤسسة الناشئة، براءة الابتكار،مقومات الحصول على البراءة، قانون الملكية الفكرية، حقوق المبتكر، نظام البراءات الدولية، دور الرقمنة في عصرنة المؤسسات الناشئة، عروض لمختلف تقنيات الإعلام الآلي الحديثة لدعم وتطوير رقمنة المؤسسات الناشئة، تبيان دور نظام الدفع الالكتروني في تطوير الاقتصاد الرقمي لدى المؤسسات الناشئة، تدريب المشاركين في الورشة على إنشاء وتطوير مواقع ومنصات الكترونية خاصة بالمؤسسات الناشئة، هذا وقد أقيمت معارض الصالون الوطني للنوادي العلمية المشاركة في هذا الملتقى الوطني إلى جانب أجنحة لمؤسسات التأمينات الاجتماعية للأجراء وعير الأجراء ومختلف صناديق الدعم، وقد كانت المناقشات ثرية خلال كل المداخلات التي قدمت اين استفاد المشاركون والحاضرون من المعلومات الخاصة بكيفية إنشاء المؤسسات الناشئة وتسييرها وطرق التموين وغيرها من الأمور الإدارية إلى جانب التوجيهات التي أسداها المختصون في هذا المجال، واختتم الملتقى بتكريم ومنح شهادات على المشاركين.

ج.ل

الطلابي الحر يستعجل تنفيذ وعود البرلمان للتكفل بالطلبة

زيارات تفتيشية للإقامات الجامعية

بلقاسم حوام

استعجل الاتحاد العام للطلابي الحر تنفيذ مخرجات اللقاء الذي جمع لجنة التربية والتعليم العالي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني والتنظيمات الطلابية بداية الشهر الجاري، لتحسين الأوضاع البيداغوجية والاجتماعية للطلبة، لاسيما تحسين وتعزيز الأمن داخل الحرم الجامعي وتحسين خدمات الإطعام والنقل، حيث وعد النواب ببرمجة زيارات فجائية للإقامات الجامعية من أجل الوقوف على ظروف سيرها وما تعانيه من نقص على عدة مستويات.

ومع اقتراب شهر رمضان وما تعانيه مختلف الإقامات الجامعية من مشاكل في الإطعام والنقل، دعا الطلابي الحر إلى تكثيف الرقابة على الإقامات لتفادي السلبيات والفضائح التي تسجلها الكثير المطاعم والغرف الجامعية، وأكد نائب الأمين العام للاتحاد العام للطلابي الحر عبد الكريم بن مالك في تصريح للشروق أن التقارير اليومية القادمة من مختلف الإقامات تؤكد استمرار الخلل الكبير في عمليات الإطعام التي باتت تؤرق الطلبة، "ما جعل التنظيمات الطلابية تجدد دعوتها لضرورة تطبيق سياسة الدعم المباشر للطلبة أثناء لقائها مع لجنة التربية والتعليم العالي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني، برئاسة عايد عبد الكريم بهدف القضاء على الفساد الجامعي في عمليات الإطعام، كما تم الاتفاق على تنظيم خرجات فجائية من طرف النواب لمختلف الإقامات الجامعية للوقوف على المشاكل اليومية التي يعانيها الطلبة وفضح المتلاعبين بأموال الدعم الجامعي".

وشدد محدثنا على ضرورة تنفيذ هذه الوعود تزامنا مع حلول الشهر الفضيل، بالإضافة إلى تحسين الجانب البيداغوجي للطلبة على غرار استحداث مخابر بيداغوجية وإبرام اتفاقيات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية ورقمنة الجامعة، بالإضافة إلى تنظيم مزيد من الندوات العملية لإتاحة فرصة الاستفادة من المعارف المتجددة للطلبة وضرورة الاهتمام بإعادة النظر في نظام التكوين العالي: نظام "ل.م.د" وكذا مراجعة المنحة الدراسية إلى جانب إنشاء مؤسسات إدارية اقتصادية تتولى التسيير وتكون قادرة على توفير محيط أفضل لمزاولة الدراسة.

وقال بن مالك إن مختلف التنظيمات الطلابية تأمل بالإسراع في تنفيذ هذه الاقتراحات التي رحب بها النواب ووعدوا بنقلها إلى الجهات الوصية.

2022/03/20. ع:7053

L'EST RÉPUBLICAIN

SOLDES À GUELMA

Les commerçants appelés à s'inscrire

■ Hamid Fraga

Dans un communiqué dont notre journal a hérité d'une copie, la direction du commerce de la wilaya de Guelma informe les opérateurs intéressés qu'elle propose la formule de la vente en solde durant le mois du Ramadhan, les fêtes religieuses, les foires commerciales, etc. de l'année en cours.

Il y est souligné que cette opération obéit aux dispositions du décret exécutif ministériel n° 215-06 du 18 juin 2006 qui définit les conditions et les modalités de la vente en solde, de la vente promotionnelle, de la vente en liquidation des stocks et autres.

Cette initiative est motivée, est-il indiqué, par l'arrêté de wilaya n° 139 du 09 janvier 2022 qui détermine le renouvellement de la période des formules de vente évoquées de l'année en cours. Par conséquent, précise le communiqué, il est exigé de chaque opérateur commercial désireux d'adopter l'une des formules de vente, que ce soit dans les locaux commerciaux clos ou les espaces commerciaux publics affectés à cette activité ou encore par le biais du commerce électronique, de se faire délivrer l'autorisation requise par les services du commerce compétents en présentant le dossier suivant : une copie du registre de commerce, la liste et les quantités bien détaillées des produits et autres articles destinés à la vente en solde et l'état des prix pratiqués ordinairement ainsi que celui des réductions envisagées.

En cas de validation des pièces requises, conclut le communiqué, le document en question est délivré dans les 48 heures qui suivent le dépôt du dossier.

20/03/2022. N° 6712

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

GUELMA

Un 19 mars 1962...

L'indélébile feuille de route de la nation algérienne, définie dans la proclamation du premier novembre 1954, renferme un panel de résolutions à mettre en œuvre en vue de parvenir à arracher la patrie du joug colonial et de concrétiser la renaissance de l'Etat national, favorisant le retour du peuple algérien sur la scène internationale, dont il fut si longtemps et sciemment exclu.

Mohammed Menani

Un lourd tribut de sang a été payé pour le recouvrement de notre souveraineté dont nous célébrons aujourd'hui le 60ème anniversaire de la cessation des combats. Le 18 mars 1962, les accords d'Evian furent signés, adoptant un cessez-le-feu applicable au lendemain sur tout le territoire, y compris le Sahara algérien. Une période de transition fut clôturée par un référendum d'autodétermination qui consacra l'indépendance de notre pays. Une œuvre humaine à dimension universelle venait d'être accomplie par le peuple algérien, ouvrant la voie à d'autres peuples colonisés de se réveiller et réagir. A travers ce devoir de mémoire, c'est toute la fulgurante épopée qui revient à l'esprit avec cette marche ininterrompue de 132 années dans la résistance et l'insurrection permanente, où le peuple algérien, dans son soulèvement révolutionnaire authentique, avait écrit dans les pages de l'Histoire universelle, l'une des strates les plus glorieuses du combat de l'homme pour sa liberté, sa dignité et son droit au progrès. Aujourd'hui, les festivités commémorant le 60ème anniversaire de la fête de la victoire à Hammam Debagh, sont marquées par les nouvelles pierres blanches de l'Algérie nouvelle qui continue l'éjection de la prébende, la ruse, la malice perfide et l'opportunisme de la camarilla des saltimbanques de la rapine qui voulaient vendre le pays à la criée. Le peuple est resté vigilant pour répondre aux mesures drastiques liées à la prévention de l'insidieuse pandémie déclarée du Covid-19 malgré les signes d'éclaircie et cela révèle au grand jour le degré avancé de civisme de nos concitoyens résignés à affronter le péril à l'unisson. Il s'agit d'une guerre virale sans précédent et par nature de rébellion, l'Algérien demeure foncièrement allergique à toutes les formes d'invasion ou d'agression extérieures au point de s'engager dans une lutte implacable contre l'ennemi du moment, avec une abnégation inébranlable dans ses comportements sociétaux, acceptant de se discipliner dans l'aseptisation de son environnement immédiat, épousant en même temps une vigilance accrue. Ce peuple, qui a ébranlé les fondements du colonialisme le 11 décembre 1960, se rappelle que l'indépendance du pays a été arrachée à un prix incommensurable en vies humaines parce que nous n'avons compté que sur nos potentialités et nos valeurs intrinsèques; et quand bien même nous héritions d'une «terre brûlée», avec son lot de misères, d'invalides, de chômeurs, d'analphabètes, de veuves et d'orphelins, ainsi qu'une économie dévastée, mais le peuple était libre après avoir subi les affres de la longue nuit coloniale, asservissante et déshumanisante. Aujourd'hui, la marche de ce grand héros qu'est le peuple, continue son avancée imperturbable et tout porte à croire que malgré les vicissitudes de la vie et les tentations du temps, il ne fait que suivre le cheminement de son destin, sans se départir ni de sa feuille de route embrassée le 1er novembre 1954, ni de sa mémoire collective d'où il puise ses forces identitaires de ressourcement. Les grands peuples se mesurent à la détermination et à la fermeté dans la résistance aux crises multiples pour savoir se relever et continuer leur marche dans un comportement moral ayant le cœur à l'ouvrage pour rattraper les temps perdus. Les grands peuples se mesurent aussi aux flux envahissants des actes accomplis et tranchés quotidiennement par des responsables de l'élite, engagés dans l'amorce des missions de grandes envergures en matière de développement global durablement maîtrisé, n'espérant obtenir en retour que la satisfaction morale du devoir accompli. Pour le peuple qui se veut positif, cette notion de morale et du devoir accompli, se doit d'être lisible sur tous les frontons des institutions du pays pour mettre un terme à toutes les tentations de l'arrogance ou la discorde des conflits de chapelles, des intérêts réduits et l'égocentrisme des uns et des autres, sur fond de reniement de l'intérêt général. Les tenants du pouvoir sont engagés à servir la patrie et ses citoyens et cette équation s'érige sur le concept idoine liant la notion du devoir et du droit. Dans le brouillard, les démons maléfiques du chaos et les doctes de l'unanimisme tenteront toujours de malmener les valeurs fondamentales de la citoyenneté à travers l'exclusion inappropriée des idées de l'acceptation de la différence, de la notion de partage et la sagesse d'une cohabitation sans heurts. C'est uniquement dans les rangs de la sagesse et de l'abnégation que l'on peut caresser l'espoir de notre renouveau national, adossé à la fidélité au serment donné à nos martyrs, en vue de relever les défis les plus complexes. Dans cette dimension, l'on se doit de renouer avec les valeurs pérennes de notre histoire et avec la confiance en nos capacités ajustées aux vertus du travail et de la sueur. Les démissions déguisées, la léthargie, l'insouciance abrutissante et l'incurie provoquée, le caporalisme sourd et l'entêtement dans la bigoterie et la fourberie, n'ont pas droit de cité sur le chemin des peuples qui veulent avancer vers le progrès. Dans cette même dimension, nous dénotons l'autre brouillard où grenouillent les irréductibles revanchards qui «rêvent» toujours de récupérer leur «paradis perdu», en agitant leurs pions de services pour jeter l'anathème sur tous les boucliers protecteurs de la citadelle. Ces aventuriers frappés de cécité confinés dans un résidu antinational, tentent itérativement de casser le rythme d'évolution du peuple qui a décidé de consolider son essor articulé sur une urne transparente, une refonte territoriale densifiant autant son Sud que son Nord maritime, une option vers le dialogue Sud-Sud affermissant nos alliances géostratégiques ou encore une exploitation rationnelle et diversifiée de nos réserves énergétiques et nos ressources minières et enfin la préservation de notre mémoire. Ce nouveau cap dérange sensiblement les tenants de la voracité désuète de l'hémisphère nord, au point de nous harceler avec des supputations et des provocations déconcertantes. Le streaming concocté par les médias tenus en laisse par l'école de l'histoire coloniale, met actuellement en vogue une «marchandise» obsolète et cynique qui consiste à une «réparation des victimes du système colonial à travers l'effacement des dettes des anciennes colonies, pour combler le fossé mémoriel». Une proposition mesquine d'aumônière gelée entre les mains d'un bourreau qui feint d'ignorer qu'il doit répondre d'un crime contre l'Humanité.

20/03/2022. N° 8313